مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٤/٦/٧

■■ مبـدأن هـامان فى قانـون الحراســـات :

لا مســاس بالحقوق المكتسبة للفلاحين لا اخلال بالأهداف السياسية والاجتماعية

تم اعداد مشروع قانون الحراسات الجديد ، وعلم مندوب « الاهـرام » أن المحور الاساسى له هو ضرورة رفع الظلم عن المواطنين ، مع ضرورة تحقيق العدل الاجتماعى فى الوقت ذاته . وعلى ذلك فان المشروع الجديد راعى هدفين هما :

● عدم المساس بأى حقوق لصـغار الزراع تعلقت بالاراضى التى وضعت تحت الحراسة ، سواء كانت هذه الحقوق ملكا أو ايجارا . بمعنى أن الاراضى التى ملكت للفلاحين لن تعود الى اصحابها ، وانما يعوضوا عنها بأى صورة ، وأن الاراضى التى أجرت لاخرين ستنتقل كما هى ، وكل ما سيحدث أن الطرف المؤجر سيصبح صاحب الارض الاصلى ، بدلا من الاصلاح الزراعى أو الحراسة العامة أما المستأجر فلن يطرأ أى تغيير على موقفه .

● مراعاة الاهـــداف السياسية والاجتماعية التى من أجلهـــا فرضت الحراسة ، بحيث لا يؤدى رفع الحراسات الى الاخلال بهذه الاهداف .

وقد أعدت مجموعـة اقتراحات فى هذا الصدد ستعرض على الرئيس أنور السادات هذا الاسبوع للبت فيها ، تمهيدا لتقديم مشروع القانون الى مجلس الشعب فى دورته الحالية ، التى تنتهى فى النصف الاول من يوليو .

ومن ناحية أخرى فان اطار مشروع القانون الجديد يمكن تحديده فى النقـاط التالية :

ـ انهاء الاجراءات الاستثنائية وايجاد وضع مستقر ونهائى ، ينتهى معه موضوع الحراسات بكل جذورها وبأسرع ما يمكن

ـ تحقيق اقصى ما يمكن من العدالة للافراد الخاضعين للحراســـة والذين فرضت عليهم الحراسة بالتبعية ، وعدم الاضرار بحسنى النية منهم وفقا لاحكام القانون .

وكان الدكتور عبدالعزيز حجازى النائب الاول لرئيس الوزراء قد ناقش هـــذه الاقتراحات فى صورتها الاخيرة مـــع اللجنة التى أعدت البدائل المقترحـة ، والتى تضم الدكتـور يحيى الجمل وزير شئون مجلس الوزراء والسيد ابراهيم الشربينى الحارس العام .

وصرح مصدر مسئول بأن هيئة الاصلاح الزراعى قد ردت الى الملاك السابقين ٥٢٥٠٠ فدان حتى الان تصل قيمتها الى ٦٠ مليون جنيه ، وذلك بعد أن رفعت الحراسة عن أصحابها .